على أن البيان الختامي لم يخلُ من توجيه نداء لأطراف الصراع في المنطقة؛ فقد ذكر البيان: «تناشد الدولية الاشتراكية اسرائيل والدول المجاورة لها والفلسطينيين الى التفاوض من أجل السلام. وستواصل الدولية الاضطلاع بدور نشط في سبيل تحقيق سلام عادل يكفل أمن الاطراف المتنازعة، ويأخذ باعتباره الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (المصدر نفسه).

وعلى الصعيد الاسرائيلي، اعتبر زعيم حزب العمل الاسرائيلي شمعون بيريس موقف المؤتمر بمثابة تدعيم لمقترحاته، وخاصة فيما يخص إشراك الجانب الأردني في المفاوضات؛ فبعد عودته لبلاده من اسبانيا، سأله مندوب الاذاعة الاسرائيلية: هل تعتقد أن هناك تغيراً سياسياً نتيجة تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد الخيار الأردني؟ فأجاب بيريس: لأول مرة أرى تجاوباً نسبياً مع موضوع الخيار الأردني؛ فهناك البعض في الاشتراكية الدولية ممن تذمروا، لأن قرار الاشتراكية أكثر اعتدالاً من اتفاقيات كامب ديفيد. وأضاف بأن بعض ممثلي الاشتراكية وعدوا بأن يقترحوا على المسؤولين الأوروبيين تبني قرار الدولية الاشتراكية (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٠، ١٧ و١٨/١١/١٩٨٠).

قيس أحمد

ملاحظات حول
علاقات قبرص التجارية
مع الدول العربية واسرائيل

إزداد معدل النمو التجاري في قبرص ازدياداً كبيراً بعد سنة ١٩٧٤، نتيجة للجهود التي بذلت لزيادة الصادرات وتخفيض لجوة الميزان التجاري، بابدال البضائع المستوردة ببضائع تصنّع او تنتج محلياً.

وبغية إنجاح هذا المجهود نظّمت الحكومة القبرصية حملة دعائية في الخارج، هدفها تسويق الانتاج الزراعي والصناعي القبرصي، واشتركت في معارض تجارية خارجية كثيرة، وعملت على إرسال بعثات تجارية الى البلدان الخارجية. فقام وزير التجارة القبرصي برافقه ٤٢ عضواً في غرفة التجارة والصناعة القبرصية بزيارة كل من العراق ودول الخليج.

وفي الوقت نفسه، استضافت الجزيرة تجاراً أجانب ومستوردين من الخارج، واتخذت سلسلة من البرامج والاجراءات، تهدف إلى رفع مستوى الصادرات، وقد شملت هذه الاجراءات تقديم تسهيلات مالية وغيرها، وتوفير حوافز مالية ووضع ترتيبات لتشجيع جهود التصدير.

من ناحية أخرى، نقص معدل تصدير المعادن الذي كانت الجزيرة تعتمد عليه، لمعادلة ميزانها التجاري، بالاضافة الى الحمضيات، التي استبدلت بتصدير البطاطس.

وفي سنة ١٩٧٨، بلغت قيمة الواردات ٢٨٢,٦٨٥,٧٥٨ جنيهاً قبرصياً، فيما وصلت قيمة الصادرات إلى ١٠٦,٢٧٥,٤٩١ جنيهاً. وكانت حصة الدول العربية من الاولى ٨,١٪ ومن الثانية ٤٦٪، بينما امتصت السوق الاوروبية المشتركة من مجموع الصادرات ٣٦,٥٪ وغطت من مجموع الواردات ٥٠,٨٪.